وفاة 219 حاجا والامير نايف يحذر: سنواجه «بكل قوة وحزم» اي اضطرابات

مئات آلاف الحجاج يستعدون للتوجه الى منى والسلطات السعودية تحذر من اي اخلال بالامن

■ مكة المكرمة ـ اف ب: يستعد مئات الالاف من حجاج بيت الله الحرام للصعود اليوم الخميس الى منى في يوم التروية اول ايام الحج في الوقت الذي توعدت فيه السلطات السعودية قبيل بدء تحرك هذا الحشد الهائل من الحجاج الذين فاق عدد القادمين منهم من خارج السعودية 1,6 مليون حاج، بالرد بكل حزم على اي محاولة للاخلال بالامن.

وبدأت مجاميع الحجاج في حزب الحقائب استعدادا للتوجه اليوم الخميس بالحافلات اساسا الى منى حيث يؤدون هناك صلوات الظهر والعصر والمغرب والعشاء وفجر يوم الوقوف بعرفة الجمعة اهم اركان الحج.

وافادت اللجنة المركزية للحج في مكة المكرمة في تقريرها اليومي الثلاثاء ان عدد الحجاج الذين وصلوا من خارج المملكة بلغ حتى الاثنين مليونا و601545 حاجا. كما افادت بوفاة 219 حاجا بسبب امراض مختلفة وكبر السن.

وفي هذه الاثناء توعدت السلطات السعودية بالرد بكل قوة على اي محاولة للاخلال بالامن خلال موسم الحج مؤكدة استعدادها التام لمواجهة اي طارىء.

وقال الامير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي ورئيس لجنة الحج العليا مساء الثلاثاء في المؤتمر الصحافي السنوي الذي يعقد قبيل موسم الحج «قلت واكرر اننا نأمل ان لا يحدث اي شيء ونأمل من جميع الحجاج ان يحترموا هذه الفريضة وهذا الوطن». واكد الوزير السعودي ان «الاستعدادات في اقصى درجاتها (...) ونتوقع دائما كل شيء» مضيفا «نحن لا نعلم الغيب (لكننا) سنأخذ الامور بكل حزم وبكل قوة متوكلين على الله وعلى قدرة رجال الامن على مواجهة هذه الامور».

واضاف ردا على سؤال عن احتمال ان ترخي التوترات السياسية والطائفية في العالم الاسلامي بظلالها على موسم الحج وان كانت السعودية اخذت تعهدات من بعض الدول بعدم السماح لمواطنيها بنقل التوترات الطائفية الاقليمية الى موسم الحج «هذا الامر لا يحتاج ان نأخذ فيه تعهدات فالحج نسك معروف لا يقبل فيه غير ان يؤدي الحاج الفريضة حسب ما قررته الشريعة الاسلامية وما علمنا اياه نبينا محمد (..) في حجة الوداع».

وتابع «الحج ليس مجالا لاي امر كان خلاف ما يجب ان يؤديه الحاج حتى يكتمل حجه واعتقد ان هذا غير خاف على الجميع». وشدد «لكن في نفس الوقت لن نسمح باي شيء من هذا مهما كان ومن اي جهة كانت» في اشارة الى اي تظاهرات او اعمال شغب محتملة بسبب ما تشهده بعض الدول في المنطقة وخاصة العراق المجاور للمملكة من اقتتال داخلي مذهبي بين الشيعة والسنة. ويرخي الوضع في العراق ايضا بظلاله على العلاقات بين السعودية وايران حيث كان عدد من العلماء السعوديين دعوا الى دعم سنة العراق في مواجهة «الرافضة (الشيعة)» الذين قالوا انهم مدعومون من الولايات المتحدة وايران الامر الذي اثار انتقادات من بعض شيعة العراق.

وتؤكد السلطات السعودية باستمرار وقوفها على مسافة واحدة من مختلف الاطراف في العراق.

وردا على سؤال بشأن استمرار الخطر الارهابي في المملكة قال الامير نايف «لم نقل في يوم من الايام ان هذا الامر (الارهاب) انتهى ولكن الاستعدادات كاملة ونشاط الاجهزة الامنية مستمر في هذا المجال».

واعلنت السلطات السعودية في اوائل كانون الاول/ديسمبر انها اعتقلت في الاشهر الاخيرة 136 مشتبها به من تنظيم القاعدة خلال عمليات دهم بينهم خلية كانت تخطط لعمليات خطف وجرائم قتل.

كما لقي اثنان من رجال الامن السعودي مصرعهما في تبادل لاطلاق النار مع عناصر مسلحة قرب سجن الرويس في جدة غرب السعودية.

وشهد الامير نايف الثلاثاء ضمن جولة قام خلالها بتفقد المشاعر، عرضا لمختلف اجهزة الامن وآلياتها المختلفة للتدخل الامني وللاسعاف. وقامت تشكيلات من قوى الدفاع الامني والوحدات الخاصة وباقي اجهزة الامن باستعراض لقواتها ومهاراتها وتجهيزاتها المختلفة من عربات الاسعاف ونقل القوات والمروحيات والمصفحات. وعن حوادث التدافع عند رمي الجمرات التي تكررت في مواسم حج سابقة وسقط فيها العديد من الضحايا اشار الامير نايف الى انه «في هذا العام جرت تحسينات كثيرة في جسر الجمرات مما سيمنع باذن الله حدوث اي تزاحم».

وشدد على ان «كل مواسم الحج الماضية كانت سليمة من الناحية الامنية ولم يكن هناك اي خلل (امني)» موضحا ان الحوادث التي شهدتها نجمت عن اخطاء للحجاج نتيجة نقص في الوعي.

وكان موسم الحج الماضي شهد وفاة 364 حاجا واصابة 288 اخرين بجروح بسبب التدافع في منى لدى رمي الجمرات في ثالث ايام عيد الاضحى وآخر ايام الحج.

وفي 1997 تسبب حريق في مخيمات الحجاج في منى في مقتل 343 حاجا. وفي 1998 قتل 118 حاجا في عملية تدافع في منى لدى رمي الجمرات وفي 2004 لقي 244 حاجا مصرعهم في عملية تدافع مماثلة. من جهة اخرى تتحسب السلطات السعودية لاحتمال هطول امطار بسبب تزامن موسم الحج لهذا العام مع فصل الشتاء.

واشارت الارصاد الجوية السعودية في تقرير لها عن حالة الطقس من 25 كانون الاول/ديسمبر الى الثاني من كانون الثاني/يناير 2007 الى احتمال سقوط امطار على مكة المكرمة امس الاربعاء والى انخفاض درجات الحرارة في الايام المقبلة بشكل «ملموس الخميس والجمعة والسبت». ويصعد الحجاج الجمعة الى جبل عرفات في يوم الوقفة الكبرى اهم اركان الحج.

ويحل عيد الاضحى يوم السبت وتتواصل ايام التشريق الاحد والاثنين ويمكن للمتعجل من الحجاج المغادرة الاحد.

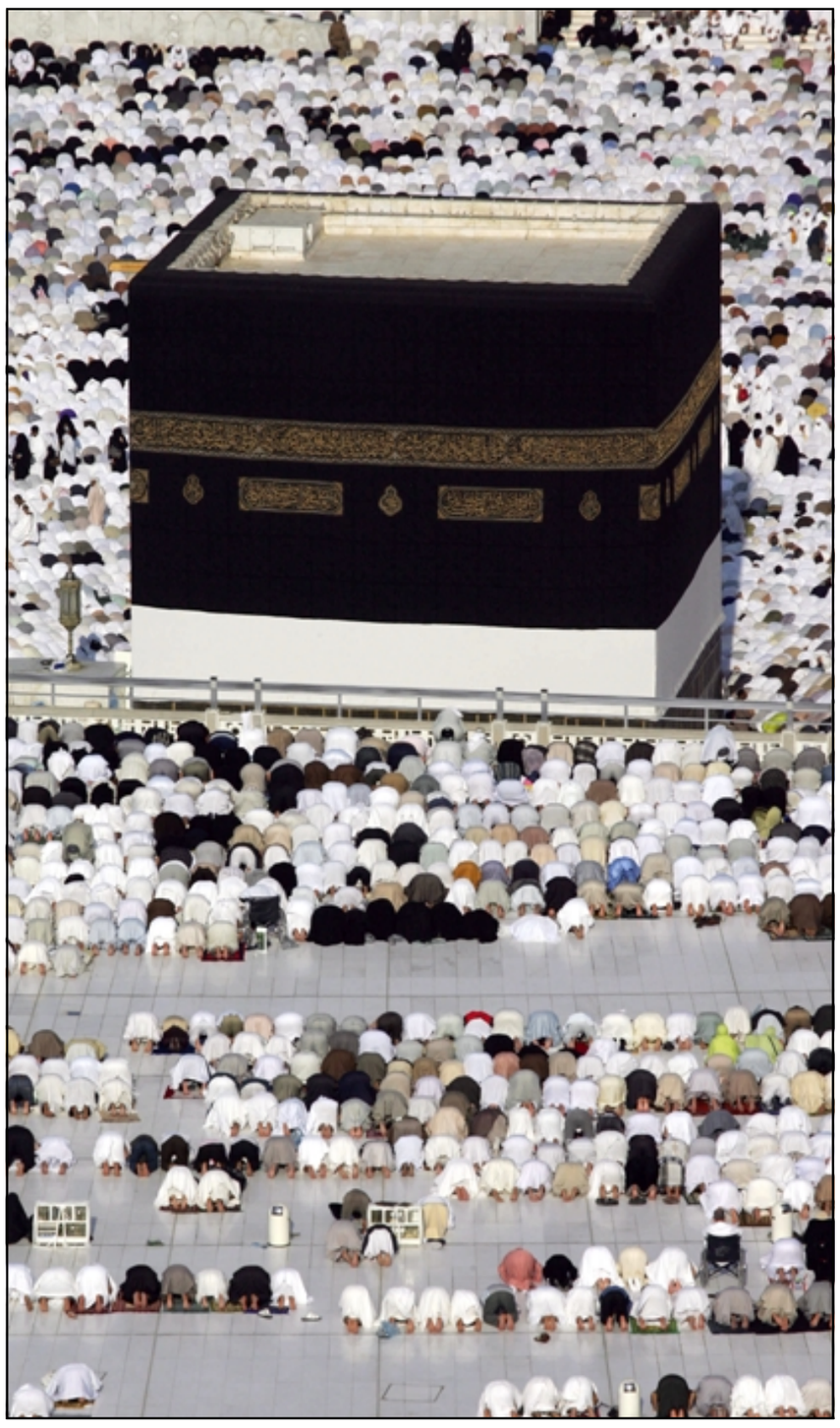

الحجاج يصلون حول الكعبة امس

محامي محتجزين بغوانتانامو يدعو واشنطن للافراج عن 75 سعوديا

■ الرياض ـ يو بي أي: دعا المحامي السعودي كاتب الشمري وكيل أهالي المعتقلين السعوديين في غوانتانامو السلطات الأمريكية الى الافراج عن بقية المعتقلين السعوديين في هذا المعتقل وعددهم 75 معتقلا في اقرب وقت ممكن مؤكدا عدم صلتهم بتنظيم القاعدة.

وقال المحامي كاتب الشمري في بيان له امس الأربعاء أن «الجهود التي بذلتها السلطات السعودية خلال الفترة الماضية أثمرت عن الافراج عن 37 شخصا في هذا المعتقل» معربا عن أمله في «أن تتكلل الجهود الرسمية بالافراج عن بقية المعتقلين السعوديين في غوانتانامو والبالغ عددهم 75 معتقلا».

ووصف المحامي الشمري الافراج عن 18 معتقلا الاثنين بانه «تأكيد على نزاهة القضاء السعودي وعدالته».

وأوضح الشمري أن «السلطات التنفيذية والقضائية (السعودية) طبقت على العائدين الأنظمة المعمول بها في المملكة» مشيرا الى أن «لمحكمة والسلطات التنفيذية قد راعت ظروف اعتقالهم ومدة حبسهم، وقدرت أن مدة الحبس التي امضوها (والتي بلغت نحو 6 سنوات) كافية».

ورأى الشمري ان حكم الافراج عن السعوديين العائدين من غوانتانامو «هو خير دليل لاثبات الظلم الذي تعرض له هؤلاء المعتقلون وغيرهم طيلة مدة اعتقالهم في سجن غوانتانامو» مؤكدا انه «لم يثبت لهم أي صلة بالأعمال الارهابية أو انتمائهم الى أي جماعة ارهابية وانما سوء الطالع الذي ساقهم للوجود في المكان الخطأ والزمان الخطأ».

وثمن وكيل أهالي المعتقلين السعوديين في غوانتانامو قرار الافراج والحكم الشرعي الصادر بحق المعتقلين السعوديين العائدين من غوانتانامو والبالغ عددهم ثمانية وعشرين مواطناً وآخر سعودي المولد، بعدما اكتسب الحكم الصادر ضدهم الصفة القطعية.

واستعادت المملكة 54 معتقلا من غوانتانامو على 6 دفعات الأولى في 15 ايار/مايو 2003 وضمت 5 أشخاص وفي 20 تموز/يوليو 2005 وضمت 3 أشخاص وفي 6 ايار/مايو 2006 وضمت 15 شخصا وفي 25 حزيران/يونيو 2006 وضمت 14 شخصا والدفعة الأخيرة في 14 كانون الاول/ديسمبر 2006 وضمت 16 شخصا فيما أعلنت السلطات الأمريكية عن انتحار سعوديين في المعتقل وهما ياسر الزهراني ومانع العتيبي.

وأطلقت وزارة الداخلية السعودية سراح 9 أشخاص من العائدين في وقت سابق ثم أفرجت عن 11 عائدا في الشهر الماضي، وافرجت الاثنين عن 18 عائدا.

مجلس الامن لم يتوصل الى اتفاق وبرنامج الغذاء العالمي يعلّق عملياته «مؤقتا»

الحكومة الصومالية تستولي على مدينة جوهر وتقترب من مقديشو

■ مقديشو ـ نيويورك ـ اف ب: اقتربت القوات الحكومية الصومالية مدعومة من اثيوبيا امس الاربعاء من مقديشو بعد استيلائها على مدينة جوهر التي كانت معقلا اسلاميا استراتيجيا وذلك قبل ساعات معدودة من اجتماع سيعقده الاتحاد الافريقي في اديس ابابا حول الصومال، وتزامنا مع فشل مجلس الامن في التوصل الى اتفاق بشأن الوضع في الصومال.

ولم يتوصل مجلس الامن الدولي الذي عقد الثلاثاء اجتماعا طارئا حول الوضع في الصومال، الى التوافق حول قرار يدعو الى انسحاب القوات الاجنبية لا سيما الاثيوبية.

وتتحول الانظار بالتالي الى الاتحاد الافريقي الذي دعا الى عقد «اجتماع مشاورات» امس الاربعاء حول الوضع في الصومال بمساهمة جامعة الدول العربية والسلطة الحكومية للتنمية (ايغاد لدول شرق افريقيا) في اديس ابابا مقر الاتحاد الافريقي.

وفي تأكيد لتقدمها في مواجهة مقاتلي المحاكم الاسلامية، استولت القوات الحكومية المدعومة من الجيش الاثيوبي امس الاربعاء على مدينة جوهر الاستراتيجية (90 كلم شمال مقديشو) التي كانت بايدي الاسلاميين.

وفي اتصال هاتفي مع وكالة فرانس برس من مقديشو قال القيادي الاسلامي الشيخ يونس حاج ادريس من ضواحي جوهر «لقد خسرنا المدينة، لكننا نواصل المعارك وقمنا بانسحاب عسكري».

واضاف «هزمنا عدو الله مرارا صباح (اليوم) لكننا انسحبنا من المدينة بعد ذلك وما زلنا نقاتل العدو والحرب لم تنته بعد».

واكد مسؤولون حكوميون الاستيلاء على هذا المعقل الاسلامي.

واعلن حسن عبد الله جيس احد القادة العسكريين في القوات الحكومية في جوهر في اتصال هاتفي مع فرانس برس «دحرنا الارهابيين وحلفاءهم الى العاصمة، انهم يتقهقرون يوما بعد يوم وجوهر سقطت في ايدي قوات الحكومة».

واضاف «الاسلاميون غير قادرين على المقاومة وهم يفرون والسكان يرحبون بنا».

واعلن احد سكان جوهر انه رأى «القوات المسلحة الاثيوبية تدخل المدينة باسلحتها الثقيلة» و«تتجه الى مقديشو».

وكان رئيس الوزراء الاثيوبي ميليس زيناوي اكد الثلاثاء ان مقديشو ليس هدفا للقوات الاثيوبية والموالية للحكومة الصومالية.

وقال «اننا وجهنا ضربة قوية لقوات الارهاب الدولي في محيط بيداوة» مقر المؤسسات الانتقالية الصومالية التي كان الاسلاميون يستهدفونها، وان قواته تتقدم على كافة الجبهات.

وتحدثت الاسلاميون عن «انسحاب تكتيكي» بعد الغارات الجوية الاثيوبية.

واعلن برنامج الغذاء العالمي امس الاربعاء تعليق عملياته الجوية في الصومال وسحب موظفيه الاجانب مؤقتا.

وقال متحدث باسم البرنامج ان السلطات في بلدة كيسمايو (جنوب) التي يسيطر عليها الاسلاميون طلبت منه تعليق عملياته الجوية تخوفا من امتداد المعارك الى تلك المنطقة.

وافاد بيتر سميردون المتحدث باسم البرنامج لوكالة فرانس برس ان برنامج الغذاء العالمي قام مؤقتا الثلاثاء بنقل مروحيتي «ام اي 8» و25 موظفا في المجال الانساني من كيسمايو الى نيروبي».

واضاف ان «العملية الجوية اصبحت اكثر صعوبة بسبب حظر دخول الاجواء الصومالية الذي اعلنته الحكومة الانتقالية الفدرالية».

وتابع «بالتالي، تم تعليق عمليات المروحيات والقاء المواد الغذائية من طائرة «انطونوف 12» فوق جنوب الصومال حاليا بسبب حظر دخول المجال الجوي».

واضاف ان البرنامج علق العمليات الجوية وليس البرية.

واوضح «لقد علقنا فقط العمليات الجوية، لكن العمليات البرية مستمرة. لدينا اكثر من مئة موظف من السكان المحليين لا يزالون يعملون» مضيفا انه لا يوجد موظفون دوليون في الصومال.

وقال ان الموظفين الذين تم اجلاؤهم هم تسعة موظفين لدى البرنامج و11 من افراد الطاقم وخمسة موظفين في دعم العمليات الجوية وموظفان امنيان تابعان للامم المتحدة.

لكن اللجنة الدولية للصليب الاحمر اعلنت انها قررت مواصلة «مشروعها ارسال المواد الطبية وتجهيزات الجراحة جوا» الى الصومال.

وتوالت الدعوات الى وقف الاعمال العدائية والتصعيد في النزاع الذي يشهده هذا البلد الواقع في القرن الافريقي والذي يعاني من حرب اهلية منذ 15 سنة.

ودعت جيبوتي، جارة الصومال واثيوبيا، الثلاثاء «الى سحب القوات الاثيوبية من الصومال» فيما طلبت الحكومة الكينية التي تخشى من نزوح اعداد كبيرة من اللاجئين الصوماليين الى اراضيها، من اثيوبيا وقف العمليات العسكرية في الصومال وقالت انها تسعى الى عقد اجتماع اقليمي طارئ.

كذلك دعت منظمة المؤتمر الاسلامي الثلاثاء القوات الاثيوبية الى الانسحاب «فورا» من الصومال.

الا ان واشنطن حليفة اثيوبيا في المنطقة اعربت عن دعمها الهجوم الاثيوبي على قوات المحاكم الاسلامية داعية في الوقت نفسه حكومة اديس ابابا الى «ضبط النفس».

وفي نيويورك لم يتمكن مجلس الامن الدولي الذي عقد الثلاثاء جلسة طارئة للبحث في الوضع في الصومال، من الاتفاق على نص يطلب انسحاب القوات الاجنبية من هذا البلد فيما اعتبرت القوى الاساسية ان الاولوية هي لوقف اطلاق النار واستئناف الحوار بين الاطراف الصومالية المتنازعة.

فقد عقد اعضاء المجلس الخمسة عشر اجتماعا طارئا استغرق اكثر من ثلاث ساعات بعدما اكد رئيس الوزراء الاثيوبي ميليس زيناوي الثلاثاء ان المعارك بين قوات المحاكم الشرعية الصومالية وقوات الحكومة الانتقالية المدعومة من اثيوبيا، اسفرت عن اكثر من الف قتيل واكثر من ثلاثة الاف جريح منذ 20 كانون الاول/ديسمبر.

وجاء في مشروع اعلان غير ملزم، قدمته قطر التي ترأس المجلس في شهر كانون الاول/ديسمبر، ان مجلس الامن يعبر عن قلقه الشديد من التصعيد الاخير للقتال «الذي قد يترك عواقب خطيرة على الامن والسلام في الصومال والمنطقة».

ويدعو النص ايضا قوات الحكومة الانتقالية الصومالية المدعومة من اثيوبيا من جهة والقوات الاسلامية من جهة اخرى الى «وقف المعارك فورا واستئناف محادثات السلام» على اساس الاتفاقات التي تم التوصل اليها في الاونة الاخيرة في الخرطوم.

لكن، وعلى رغم التعديلات الكثيرة، لم يكن ممكنا التوصل الى اتفاق. فقد عارضت وفود عدة الفقرة التي تطلب «انسحاب كافة القوات الاجنبية من الاراضي الصومالية على الفور ووقف عملياتها العسكرية في الصومال».

ومن ابرز المعارضين الولايات المتحدة وبريطانيا حيث اعتبرتا ان الاطراف الصومالية المتنازعة يجب ان توقف اولا المعارك وان تستأنف الحوار.

وقال الموفد البريطاني الى الامم المتحدة بول جونستون ان «الامر الاساسي هو اعلان وقف اطلاق نار واجراء حوار يؤدي الى عملية سياسية شاملة، ومثل هذه النتيجة التي ستحسن الوضع في الصومال هي الاساس التي سيمكن من خلاله سحب القوات الاجنبية».

واضاف ان «المطالبة فقط بسحب القوات الاجنبية لن يحقق شيئا».

وقال جونستون ان اعضاء مجلس الامن يتطلعون للاجتماع المحتمل عقده بين الدول المجاورة للصومال والجامعة العربية والاتحاد الافريقي في نيروبي لحل الازمة.

واشار عدة اعضاء في المجلس ايضا الى ان القوات الاثيوبية موجودة في الصومال بطلب من الحكومة الصومالية الانتقالية.

ووافق اعضاء مجلس الامن على اعادة النظر في النص القطري الذي حصلت وكالة فرانس برس على نسخة منه.

وكان المجلس استمع في وقت سابق الى تقرير من مبعوث الامم المتحدة الخاص الى الصومال فرانسوا لونسني فال (غينيا) الذي يتخذ من نيروبي مقرا له والذي حذر من «عواقب خطيرة» على كافة منطقة شرق افريقيا في حال عدم وقف القتال.

اما فرنسا فاعلنت تاييدها انسحاب القوات الاجنبية. وقال السفير الفرنسي جان ـ مارك دو لا سابليير ان «المهم هو التوصل الى وقف للنار، وان يؤخذ الوضع الانساني في الاعتبار ويستأنف الحوار». وقال «لا حل عسكريا في الصومال. والحل الوحيد هو الحل التفاوضي».

وفي واشنطن دافعت الولايات المتحدة الثلاثاء عن الهجوم الاثيوبي على القوات الاسلامية في الصومال لكنها دعت الى ابداء «اقصى درجات ضبط النفس» لحماية المدنيين.

اعتصام للمحامين البحرينيين احتجاجا على قانون جديد «يقيّد» عملهم

■ المنامة ـ اف ب: اعتصم حوالي 250 محاميا بحرينيا امس الاربعاء للمطالبة بالغاء قانون لمهنتهم صدر الشهر الماضي ورفع القيود عن عمل مكاتب المحاماة الأجنبية، كما طالبوا بتأسيس نقابة حرة للمحامين تحظى بصلاحية منح التراخيص للمهنة.

وتجمع المحامون تلبية لدعوة جمعية المحامين البحرينية، منذ الساعة التاسعة من صباح امس الاربعاء (06,00 تغ)، أمام بوابة وزارة العدل التي تضم جميع المحاكم في البحرين، واستمر الاعتصام حتى الظهر.

واصدر ملك البحرين في تشرين الثاني/نوفمبر قانونا جديدا ينص على الترخيص لمكاتب المحاماة عبر وزارة التجارة ويرفع القيود بشكل واسع عن عمل مكاتب المحاماة الاجنبية في البحرين.

كما لم يأخذ القانون باقتراح تقدمت به جمعية المحامين من اجل انشاء نقابة للمحامين تناط بصلاحية اصدار التراخيص، علما ان الحكومة في صدد اعداد قانون لنقابات المهن الحرة.

وقال عضو لجنة شؤون المهنة في الجمعية على الجبل لوكالة فرانس برس ان المحامين يحتجون «على صدور المرسوم بقانون المحاماة لانه غير دستوري». واكد الجبل ان «جمعية المحامين سبق لها ان رفعت دعوى امام المحاكم تطالب فيها بعدم السماح للمكاتب الاجنبية بالعمل في مجالات يعمل فيها المحامون البحرينيون». وقال «رفعنا دعوى منذ حزيران/يونيو الماضي امام المحاكم نطالب فيها بتنظيم عمل المكاتب الاجنبية».

واشار الجبل الى ان «التراخيص تصدر للمكاتب الاجنبية من جهات ليست مختصة كوزارة التجارة (..) انها تعمل في مجالات يستطيع اي محام مبتدىء ان يعمل فيها وهذا يشكل مزاحمة للمحامين البحرينيين».

واضاف «بعد رفع الدعوى، صدر القانون في تشرين الثاني/نوفمبر من قبل الملك وخلال إجازة البرلمان (..) ونحن نرى ان هذا يتعارض مع المادتين 38 و39 من الدستور لذا نطالب بالغاء هذا القانون».

وأشار الجبل الى أن المادة 38 من الدستور البحريني «تتحدث عن حق الملك في إصدار القوانين في غياب البرلمان (..) لكن في حالات الضرورة والاستعجال في حين ان هذه الحالة ليست حالة ضرورة».

واضاف « المادة 39 من الدستور ايضا واضحة لانها تنص بوضوح على ان حق الملك في اصدار القوانين في حالات الضرورة مشروط بان لا تمس ايا من القوانين السارية او تعطلها او تعفي من تنفيذها (..) كل هذا يؤكد ان قانون المحاماة غير دستوري».

وبحسب الجبل، يطالب المحامون المحتجون ايضا بالسماح لهم بتأسيس نقابة حرة تملك صلاحيات الترخيص للمهنة وبحل المشكلات العالقة مع وزارة العدل في الاجراءات الادارية والبيروقراطية وهي مشكلات مضى عليها اكثر من 30 عاما».

ويعيش في البحرين 707 الاف نسمة ثلثهم من الوافدين.

واجازت مملكة البحرين الحرية النقابية في سياق الانفتاح السياسي الذي بدأه الملك حمد بن عيسى ال خليفة والذي اصبحت بموجبه البحرين ملكية دستورية في شباط/فبراير 2002.

الا ان دستور البحرين يمنع الزامية الانتماء للنقابات من اجل ممارسة اي مهنة.

نيجيريا: 269 قتيلا على الاقل في حريق انبوب النفط

■ لاغوس ـ اف ب: اعلن ناطق باسم الصليب الاحمر النيجيري ان 269 شخصا على الاقل قتلوا الثلاثاء في لاغوس في الحريق الذي اندلع في انبوب نفط تعرض لعملية تخريب لسرقة الوقود وان «بعض الناجين قد يموتون متأثرين بجروحهم». وصرح ابيودون اريبيي السكرتير التنفيذي للمنظمة الوطنية لفرانس برس «في الساعة 18,00 (17,00 تغ) من مساء امس احصينا 269 جثة في حين نقل 65 شخصا مصابا الى المستشفى».

واكد انه «قد لا نعرف ابدا العدد الدقيق (للضحايا) لان اناسا قد يختبئون وقد يتوفى اخرون متأثرين بجروحهم».

واعلنت شركة «نيجيريان بتروليوم كوربوريشن» الوطنية صاحبة الانبوب الذي تعرض للتخريب ان اخر حصيلة تتراوح بين «200 الى 250 قتيل».

واندلع الحريق في الانبوب الذي تعرض للنهب في حي ابولي اغبا (شمال لاغوس العاصمة الاقتصادية) الشعبي.

وكثيرا ما يقع مثل هذا النوع من عمليات السرقة في نيجيريا ولا سيما عند حدوث نقص في الوقود كالذي تشهده لاغوس حاليا.

ضحايا الحريق المهول يرقدون بالمستشفيات

قانون ايراني «لتسريع البرنامج النووي ومراجعة التعاون» مع الوكالة الذرية

■ طهران ـ اف ب: صوت مجلس الشورى الايراني امس الاربعاء على قانون يلزم الحكومة «بتسريع البرنامج النووي ومراجعة التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية» وذلك في رد على قرار مجلس الامن الدولي فرض عقوبات على ايران.

ووافق النواب اولا على مبدأ القانون ثم على مضمونه بغالبية 160 نائبا من الـ203 الذين شاركوا في التصويت.

وينص القانون ايضا على انه «واجب على الحكومة بعد المصادقة على القرار 1737 (في مجلس الامن الدولي) التسريع في البرنامج النووي ومراجعة تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية». وسارع مجلس صيانة الدستور للمصادقة على القانون فورا.

الا ان القانون يترك للحكومة اختيار الطريقة التي ستراجع بها تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقال نائب وزير الخارجية الايراني حميد رضا آصفي الذي جاء للدفاع عن مشروع القانون باسم الحكومة «يجب ترك المسؤولين التنفيذيين يفسرون هذا القانون، اي وزارة الخارجية والمجلس الاعلى للامن القومي».

من جهته اوضح رئيس مجلس الشورى غلام علي حداد عادل ان «ذلك يمكن ان يتضمن الانسحاب من معاهدة الحد من الانتشار النووي او البقاء فيها. نترك للحكومة حرية اتخاذ القرارات».

واكد رئيس البرلمان ايضا ان ايران «لا تنوي الانسحاب من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولا معاهدة الحد من الانتشار النووي»، مضيفا في الوقت نفسه «ان على الحكومة الرد بمقتضى الضغوط الدولية».

وكان مجلس الامن الدولي اصدر في 23 كانون الاول/ديسمبر الجاري القرار 1737 الذي يفرض عقوبات على البرامج النووية والبالستية الايرانية بعد رفض طهران تعليق تخصيب اليورانيوم.

واعلن النائب المحافظ ابراهيم كارخنائي «لا يمكن اي بلد ان يتخلى عن حقوقه المشروع تحت التهديد».

لكن النائب الاصلاحي نور الدين بيرموذن دعا عبثا الى الاعتدال معتبرا ان «رفض القرار يعني انه سيصدر قرار اشد منه بعد شهرين».

وقال «يجب ترك الدبلوماسية تحاول اقامة جسور مع الدول الاخرى للخفض من التوتر».

وحاول نواب اخرون عبثا ادخال تعديل اخر على الوثيقة ينص على ان يوكل تسيير الملف النووي الى المجلس الاعلى للامن القومي الذي يرأسه علي لاريجاني الذي يعتبر اكثر اعتدالا من الرئيس محمود احمدي نجاد.

واعلن النائب الاصلاحي عراج نظيمي ان «الهدف من هذا التعديل هو عندما يتخذ قرار ان لا يأتي خطاب يشوش عليه» في اشارة الى تصريحات الرئيس احمدي نجاد.

ويتوقع ان يرفع المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي بعد ستين يوما من صدور القرار 1737 تقريرا بشأن احترام ايران او عدم احترامها لطلب تعليق تخصيب اليورانيوم. واستمرت ايران على موقف التحدي ازاء مجلس الامن الدولي مؤكدة الثلاثاء انها ستبدأ في شباط/فبراير في اول مرحلة من انتاج الوقود النووي لحاجاتها الصناعية.

وقال النائب المحافظ ووزير الخارجية منوشهر متكي الثلاثاء خلال جلسة مغلقة في البرلمان ان «ايران اعدت لتشغيل ثلاثة الاف جهاز طرد مركزي (...) وان هذا الخبر سيعلن قريبا».

وتقول ايران ان نشاطاتها لتخصيب اليورانيوم تقتصر على اهداف مدنية محضة لانتاج التيار الكهربائي في حين تخشى الدول الكبرى من ان تحولها لانتاج قنبلة ذرية.